المؤسسات الدولية وصياغة مؤشرات التنمية المستدامة
International institutions and the formulation of sustainable development indicators

مصطفي احمد محمد

طالب دكتوراه بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

سيد ابو ضيف

استاذ العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

احمد سعيد البكل

استاذ الاقتصاد المساعد بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

المستخلص:

تتوقف دراسات التنمية المستدامة في مجال العلوم السياسية عند الأهداف والغايات، ويقل الاهتمام بمؤشراتها باعتبارها عملية فنية بحتة؛ حاولت الورقة الاقتراب من تلك العملية بوصفها عملية سياسية بامتياز، يشارك في صياغتها فواعل سياسية. وركزت على تأثير المؤسسات الدولية على المؤشرات الأممية والوطنية، فتوصلت إلى أن نقطة الانطلاق في الصياغة والتطوير للمؤشرات الأممية تبدأ من الأمم المتحدة وتحديدًا من الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالتنمية المستدامة، وأن مؤسسات التمويل ممثلة في صندوق النقد الدولي تؤثر على المؤشرات الوطنية بشكل أكبر، وأما المؤسسات الاقتصادية ممثلة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فهي تؤثر في تطوير المؤشرات الوطنية والأممية معًا، في محاولةً لإقرار إطار يلائم أعضائها.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، أهداف التنمية المستدامة، مؤشرات التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، أجندة ٢٠٣٠، رؤية مصر ٢٠٣٠.

Abstract:

Studies on sustainable development often stop at goals and targets, less attention given to indicators, considered purely as technical processes. This paper attempts to approach the process of formulating sustainable development indicators as its purely political process, by political actors. Concluding that the starting point for the formulation of indicators begins with the UN, specifically IAEG-SDGs. Meanwhile, financing institutions have a greater impact on national indicators. Economic institutions influence the development of both national and global indicators but to establish a framework that suits their states.

Keywords: Sustainable development, SDGs, SD indicators, UN, 2030 Agenda, Egypt vision 2030.

تمهيد:

تتسم ظاهرة التنمية المستدامة بطبيعة فريدة شديدة التعقيد، تنطلق من تعددية أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية، وكذلك شدة ترابط خصائصها، فجوهر خصائصها الشمولية، والتكاملية، والعالمية، والاستمرارية؛ صعّب من عملية بناء إطار نظري بمفهومه التقليدي، بما يساعد على فهم شامل لتلك النظرية

الديناميكية المعقدة؛ خصوصًا مع تركيز باحثي العلوم السياسية في دراستهم للتنمية المستدامة على الأهداف Goals، والغايات Targets، واعتبار أن المؤشرات Indicators هي مسألة فنية بنسبة كبيرة.

فالتنمية المستدامة بالنسبة لجميع الفاعلين –في كثير من الأحيان– تُترجم إلى واقع معياري، وأرقام، تمثلها مجموعة من المؤشرات، دائمة التغير والتعديل والتطوير، هذه المؤشرات لا تمثل في ذاتها إطارٌ نظري، ولكنها في نفس الوقت لا تنفصل عنه؛ فهي نتاج عملية سياسية ومكملة للإطار النظري، يُفقد الإطار قدرته التفسيرية والتنبؤية دونها.

ورُغم أن التنمية المستدامة أصبحت ظاهرةً وواقعًا عالميًا، لكن هذا الواقع ومؤشراته يختلف من دولة وفاعل لآخر؛ اتساقًا مع ذلك، فمن الضروري تناول كيف تنشأ وتتطور تلك المؤشرات كجزء من ظاهرة التنمية المستدامة.

إشكالية البحث:

رُغم الزخم الذي اكتسبته ظاهرة التنمية المستدامة؛ إلا أن هناك بعض الموضوعات ذات الاهتمام المحدود من قبل الباحثين والمراقبين، ومن أهم تلك الموضوعات هي المؤسسات التي تساعد في صياغة مؤشرات التنمية المستدامة، سواء كانت مؤشرات أممية أو وطنية، لذلك تحاول الورقة تناول نماذج بارزة لتلك المؤسسات وآثارها.

هدف البحث:

يهدف البحث بشكل عام إلى تناول عملية وضع مؤشرات التنمية المستدامة، بوصفها عملية سياسية، بدلاً من معالجتها كعملية فنية، وذلك من خلال الكشف على أهم الفاعلين في تلك العملية، وفهم أدوارهم.

أهمية البحث:

يحاول البحث تزويد باحثي العلوم السياسية، في مجال التنمية المستدامة بإطار مكمل للإطار النظري التقليدي، فمؤشرات التنمية المستدامة جزء أصيل في الإطار النظري التقليدي، ولكن بسبب ديناميكيتها فتناول المؤسسات المسئولة عنها يساعد في تعزيز الأطر النظرية وبناء نماذج للدراسات الخاصة بالتنمية المستدامة.*

فرضية البحث:

يُبنى البحث على فرضة أساسية مفادها أن مؤشرات التنمية المستدامة هي نتاج لعملية سياسية تقوم بها فواعل سياسية بامتياز.

* يُعتبر البحث الحالي جزء من مجموعة أبحاث في التنمية المستدامة جاري إجراؤها.

منهجية البحث:

اعتمد البحث بشكل أساسي على المنهج الاستنباطي، لاختبار فرضيته على الفاعلين الأساسيين في عملية صياغة مؤشرات التنمية المستدامة، واستخدم كذلك أداة تحليل المضمون على وثائق الأمم المتحدة الخاصة بعملية وضع المؤشرات.

تقسيمات البحث:

ينقسم إلى أربعة أجزاء رئيسية، وهي:

١- أولا: صياغة مؤشرات التنمية المستدامة.

٢- ثانيًا: الأمم المتحدة ومؤشرات التنمية المستدامة.

٣- ثالثًا: مؤسسات التمويل الدولية ومؤشرات التنمية المستدامة.

٤- رابعًا: المؤسسات الاقتصادية الدولية ومؤشرات التنمية المستدامة.

أولاً: صياغة مؤشرات التنمية المستدامة

تنطلق التنمية المستدامة، وجهود تحقيق أهدافها من مفهومي الشمولية والتكاملية، حيث احتواء وتضمين جميع الفاعلين، وأصحاب المصالح في محيط نشاط الظاهرة؛ فتعددية المشاركين في تنفيذ عملية التنمية يؤثر بشكل مباشر ومعقد على المفاهيم المعيارية لها، وبالتالي في صياغة مؤشراتها.

يتفاعل مستويان رئيسان في صياغة مؤشرات التنمية المستدامة بها، وهما المستوى الدولي، والوطني، كل مستوى يحوي داخله مجموعة من مؤسسات فاعلة تمثل أصحاب مصالح في إطار عملية التنمية المستدامة.

ورُغم أهمية المستويات الوطنية في صياغة وتطوير المؤشرات لمختلف الدول، إلا أن التنمية المستدامة برزت كظاهرة ناتجة عن جهود دولية، أطلقتها الأمم المتحدة كمبادرة أشرفت على تنفيذها، وتبعتها في ذلك باقي المؤسسات الدولية.

لتحقيق عملية التنمية المستدامة، استفادت الأمم المتحدة، ومن ورائها المؤسسات الدولية من الجهود السابقة للتنمية؛ فقامت بتحديد ١٧ هدف عام، ولمتابعة تنفيذهم، تم صياغة عدد من المؤشرات لقياس مدى تحقق كل هدف على حدة.[١]

وفيما يلي عرض تفصيلي لعملية صياغة تلك المؤشرات في إطار أبرز المؤسسات الدولية، ذات العلاقة المباشرة بالتنمية المستدامة في مصر، وهي الأمم المتحدة كمؤسسة محورية في صياغة المؤشرات، وصندوق النقد الدولي كأحد أهم المؤسسات المالية وتمويلية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كأحد أهم المؤسسات اقتصادية.[٢]

ثانيًا: الأمم المتحدة وصياغة مؤشرات التنمية المستدامة

تمثل الأمم المتحدة إطارًا لمشاورات الدول الأعضاء، ومختلف أصحاب المصالح، بالإضافة للخبراء، لينسقوا جهودهم في بناء وتطوير تلك المؤشرات؛ فقد أقرت الوثيقة الأساسية للتنمية المستدامة، وهي قرار الجمعية العامة رقم ١/٧٠ لعام ٢٠١٥، التي أذنت ببدء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وغاياتها المئة وتسعة وستون، في الفقرة ٤٨، وأنه جاري العمل على إعداد مؤشرات تعين على تنفيذ الأهداف وغاياتها، وأشارت إلى الحاجة لجمع بيانات تقوم بقياس التقدم المحرز:[٣] *"ويجري إعداد مؤشرات تعين على القيام بهذا العمل. وستكون هناك حاجة لوجود بيانات جيدة موثوقة... هذه البيانات أساسية لعملية اتخاذ القرارات."*

ولم تذكر الوثيقة أي مؤشر بذاته للتنمية المستدامة، رُغم أن هناك جهود سابقة بُنيت على ما خلصت إليه الإنمائية الألفية بنهاية عام ٢٠١٥؛ بل أبعد من ذلك، فهناك قرارات للجمعية العامة تُرجع عملية بناء تلك المؤشرات إلى عام ٢٠٠٦، بناء على جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تحفيز شعبة الإحصاء Statical Division والتي تتبع الشئون الاقتصادية والاجتماعية، وهي إدارة تابعة للأمانة العامة، بحيث تدعم قدرات الدول الوطنية، لتغطية وتطوير جميع المؤشرات، خصوصًا في الدول النامية.[٤]

بالتالي، فتحت الوثيقة الباب للاجتهاد في بناء المؤشرات، مشركة في ذلك جميع أصحاب المصلحة، من دول وقطاعات خاصة ومجتمعات مدنية والخبراء، وحتى المواطنين؛ لتصبح المؤشرات ديناميكية دائمة التغير والمراجعة.

فمنذ قرار الجمعية العامة ٣١٣/٧١ لعام ٢٠١٧، الذي تضمن جميع أهداف وغايات التنمية المستدامة الثابتة، تمت مراجعة جميع المؤشرات، وأُدخلت تعديلات لتطوير تلك المؤشرات بشكل سنوي، في شكل مذكرة تُرفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الأمين العام، بُناء على تقرير فريق الخبراء المعني بمؤشرات التنمية المستدامة،* وذلك في سبع قرارات صدرت عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، من عام ٢٠١٨ وحتى ٢٠١٤.[٥]

وبمراجعة الوثائق السابق الإشارة إليها، برز عدد كبير من الفواعل الداخلية للأمم المتحدة، يحددون دور المنظمة في بناء وتطوير تلك المؤشرات؛ وأهم تلك الفواعل:

أ- فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات التنمية المستدامة IAEG-SDGS:

وهو أهم مكونات الأمم المتحدة المشاركة في عملية بناء وتطوير المؤشرات، حيث أنشأته الجمعية العامة في قراراها ١/٧٠ لعام ٢٠١٥، وكلفته بوضع إطار مؤشرات التنمية المستدامة، وتنفيذه؛ وبناءً عليه

* سيتم تناول فريق الخبراء لاحقًا، بوصفه أهم فاعل في عملية بناء المؤشرات.

في الفترة منذ يوليو ٢٠١٥ وحتى فبراير ٢٠١٦، قام الفريق بصياغة مجموعة أولية من المؤشرات، هي نواة ونقطة انطلاق المؤشرات المستخدمة عالميًا لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف.[٦]

- **الطبيعة المزدوجة لفريق الخبراء:**

ولفريق الخبراء طبيعة مزدوجة، فمن جهة هو فريق فني يعني بشكل أساسي بمؤشرات التنمية المستدامة، ويتبع إدارة فنية تتبع لجنة الأمم المتحدة الإحصائية United nations statical commission، وهي لجنة تتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتُعنى أساسًا بالتنسيق بالأنشطة الإحصائية، حيث تعتبر مركز النظام الإحصائي العالمي، فتضع معايير الإحصاء، وتنسق جهود إحصاء الأعضاء، وتعزيز قدراتها الإحصائية.[٧]

شكل (١) يمثل الطبيعة الفنية لفريق الخبراء

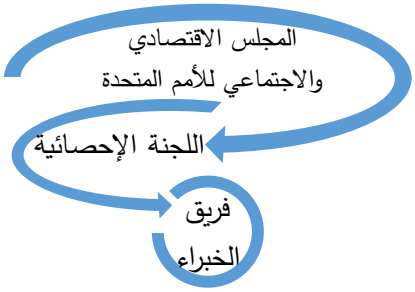

*الشكل من إعداد الباحث.

ومن جهة أخرى، هو فريق بحكم تشكيله، له طبيعة سياسية، فهو يمثل المكاتب الإحصائية للدول كأعضاء أساسيين، وعشرات المنظمات الدولية العالمية والإقليمية كمراقبين.

شكل (٢) يمثل الطبيعة السياسية لفريق الخبراء

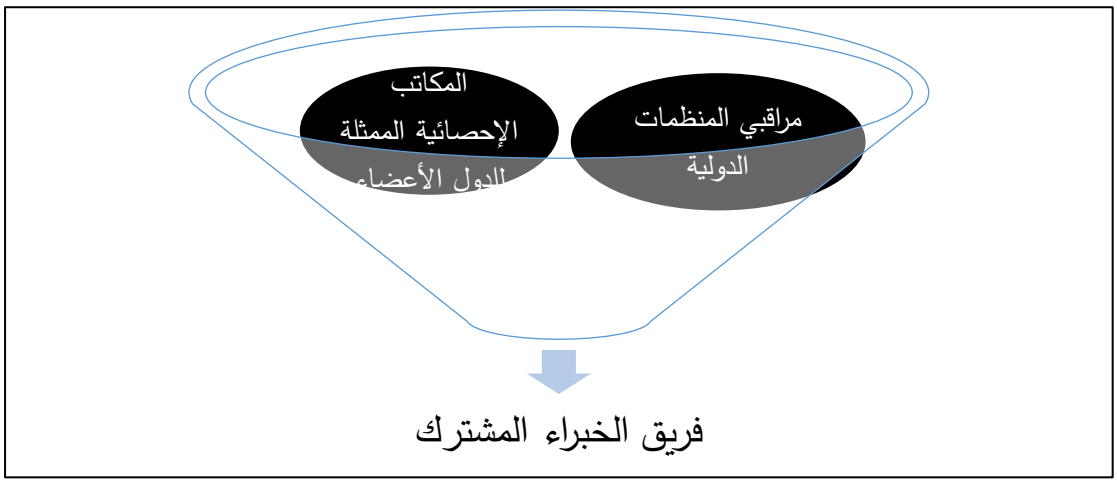

*الشكل من إعداد الباحث.

ففي ٢٠١٥، عندما اجتمع الفريق لأول مرة، كانت تركيبته عبارة عن ٢٢ ممثل عن دول أعضاء في الأمم المتحدة، بالإضافة لأكثر من ١٢٠ منظمة دولية بصفة عضو مراقب؛ وفي أكتوبر ٢٠٢٤ آخر اجتماع حتى تاريخ كتابة الورقة، تكون الفريق من ٢٧ عضو.[٨]

يعزز من الطبيعة السياسية للفريق، مراعاة التوزيع الجغرافي العادل لأعضاء الفريق من الدول الأعضاء، والذين يتم انتخابهم لمدة عامين، وفقًا للجدول التالي:

جدول (١) التوزيع الجغرافي للدول أعضاء فريق الخبراء[٩]

القارة	التوزيع الفرعي	الدول الممثلة في أكتوبر ٢٠٢٤
إفريقيا (٨ أعضاء)	شرق إفريقيا (٢ عضو)	مدغشقر – رواندا
	وسط وجنوب إفريقيا (٢ عضو)	غينيا الاستوائية – مالاوي
	غرب إفريقيا (٢ عضو)	بوركينا فاسو – سيراليون
	شمال إفريقيا (٢ عضو)	مصر – تونس
أسيا (٦ أعضاء)	وسط وشرق وجنوب أسيا (٤ عضو)	الهند – اليابان – قيرغستان – الفلبين
	شرق أسيا (١ عضو)	الأردن
	جزر المحيط الهادئ (١ عضو)	تونغا
أمريكا الوسطى والجنوبية والكاريبي (٥ أعضاء)	أمريكا الوسطى والجنوبية (٣ أعضاء)	البرازيل – الإكوادور – جواتيمالا
	الكاريبي (٢ عضو)	أنتيغوا وبربودا – غيانا
أوروبا وأمريكا الشمالية (٨ أعضاء)	شرق أوروبا (٢ عضو)	المجر – مولدوفا
	شمال وغرب أوروبا وأمريكا الشمالية (٦ أعضاء)	كندا – الدنمارك – إيرلندا – إيطاليا – النرويج – سويسرا

*الجدول من إعداد الباحث.

تساهم الدول في الفريق من خلال مكاتبها الإحصائية، فعلى سبيل المثال، يمثل مصر الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء؛ وعليه فالدول في النهاية هي من تصيغ تلك المؤشرات. ورُغم أهمية المنظمات الدولية في صياغة المؤشرات من خلال فريق الخبراء، إلا أنها ليست سوى أعضاء مراقبون، ودورهم يكون في إعطاء زخم خلال مناقشة المؤشرات، ويغيب دورهم في حالة تفتت التنسيق، وهي حالة يكون فيها فواعل كثيرة من منظمات وهيئات مسئولة عن أحد المؤشرات، وهي شائعة في معظم المؤشرات، الأمر الذي يقلل من الجانب الفني، ويعزز من الجانب السياسي في بلورة المؤشرات أو تطويرها.[١٠]

- **آلية عمل الفريق:**

تضمن إطار مؤشرات التنمية المستدامة في عام ٢٠١٦، عدد ٢٤١ مؤشر، تغير هذا العدد مرات عديدة، حتى وصل بنهاية عام ٢٠٢٤، إلى عدد ٢٣١ مؤشر، وفي انتظار تعديل جوهري على عددهم ومضمونهم بنهاية عام ٢٠٢٥، في إطار ما يُعرف بالمراجعة الشاملة للمؤشرات.[١١] وقد وضع الفريق عدد من المعايير التي تحدد عملية مراجعة وتطوير المؤشرات، التي جعلت –بشكل غير مسبوق– وضع المكاتب الإحصائية للدول في القلب من تحديد مسار المجتمع الدولي لتحقيق أجندته ٢٠٣٠، وهي:[١٢]

١– عدم تغيير الإطار الأصلي بشكل كبير؛ بمحاولة الإبقاء على عدد المؤشرات –قدر الإمكان– دون تغيير، لعدم زيادة العبء على الأنظمة الإحصائية في الدول.

٢– إتاحة البيانات الخاصة بالمؤشر؛ فيتم استبعاد تلك المؤشرات التي لا تتوافر بياناتها على الأقل في ٤٠٪ من الدول، ليكون مناسب لرصد الأنظمة الإحصائية.

٣– فيما يتعلق بالحذف والإضافة والتعديل، يُنظر في حذف المؤشر الذي لا يتوافر بيانات لرصده، ولا يُرجح إضافة مؤشرات إلا في ظروف استثنائية لمعالجة قضايا لا تراقبها المؤشرات الحالية، وفي حالة التعديل فسيكون أساسه أن المؤشر الحالي لا يتوافق مع الهدف أو لا يعبر عنه بشكل صحيح؛ وهذا كله في إطار التخفيف من العبء على الأنظمة الإحصائية.

فعلى هذا الأساس تم تصنيف المؤشرات إلى ثلاثة مستويات tiers؛ يتكون فيها المستوى الأول من ١٦١ مؤشر، واضحين مفاهيميًا ومنهجيًا، يتم انتاج بياناتهم في أكثر من ٥٠٪ من الدول بانتظام؛ بينما يتكون المستوى الثاني من ٦٢ مؤشر، واضحين مفاهيميًا، ولكن لا يتم انتاج بيانتهم بانتظام؛ أما المستوى الثالث فيتكون من ٨ مؤشرات، لا توجد لهم منهجية واضحة ومتفق عليها، وبحلول عام ٢٠٢٥ سيتم حذفهم بحيث لن يحتوي إطار المؤشرات على مستوى ثالث.

وفقًا للمعايير والأسس السابقة، يستقبل فريق الخبراء المقترحات من الدول والمنظمات الدولية، لتعديل أو حذف أو إضافة أحد المؤشرات، ويتخذ قرارًا بشأنه في توقيت محدد.

ففي عام ٢٠٢٤، فتح فريق الخبراء باب الاقتراحات خلال شهري يوليو وأغسطس، ليستقبل ٦٨ مقترح، تم تداول حوالي ٧٤١ رد حولهم خلال المناقشات، وقام الفريق بدراسة تلك المقترحات، والردود، ليقر في النهاية ١٥ مقترح، في نهاية ٢٠٢٤، يوضحهم الجدول.[١٣]

جدول (٢) يوضح المقترحات التي تم إقرارها على إطار المؤشرات

نوع المقترح	عدد المقترحات	الجهات التي قدمته
إضافة	٧	الاتحاد السويسري – Global Breastfeeding Collective – منظمة International Alliance for Responsible Drinking – الاتحاد الروسي – الاتحاد الدولي للجمعيات الأمم المتحدة للسياحة الخيرية أوكسفام – Ruff Institute of Global Homelessness.
استبدال	٢	منظمة الصحة العالمية – سنغافورا
تعديل	٦	Save the children – منظمة الصحة العالمية (تعديلان) – البرازيل – منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – برنامج الأمم المتحدة للبيئة

*الجدول من إعداد الباحث.

يتضح من الجدول السابق، أن معظم الاقتراحات التي تم الموافقة عليها، جاءت من منظمات دولية متخصصة بدلاً عن الدول، وذلك في مجال نشاط كل منظمة؛ ورُغم تأكيد الفريق أن معايير الإضافة تكون في حدود استثنائية، إلا أن العدد الأكبر للمراجعة كان في صالح إضافة مؤشرات جديدة، يبدو أنه سيكون تمهيد لحذف المؤشرات الثمانية من المستوى الثالث العام المقبل، لإبقاء الإطار قدر الإمكان كما هو، رُغم عدم وجود دليل على هذا.

ب-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP:

يتكون المكتب القطري للأمم المتحدة في مصر من ٢٨ هيئة تابعة للأمم المتحدة، يعملون في إطار الإقليم، ويساهمون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع الحكومة المصرية؛ ومع ذلك، فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتبر على رأس تلك الهيئات لأدواره الشاملة، والتكاملية؛ فمعظم هيئات الأمم المتحدة تعمل بمثابة منظمات متخصصة في مجال وأهداف محددة للتنمية المستدامة مثل منظمة الصحة العالمية، أو اليونسكو، لكن البرنامج الإنمائي هو الهيئة التي تغطي أكبر عدد من الأهداف، من حيث المساعدة تقديم الدعم الفني أو المالي لتحقيق تلك الأهداف.[١٤]

- **تقرير التنمية البشرية:**

تتجاوز أهمية البرنامج مجرد مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، ففي ١٩٩٠ أصدر البرنامج لأول مرة تقرير التنمية البشرية، ليمثل نقلة في نقاشات التنمية ذلك الوقت، مفادها أن التنمية لا تعني بالمستوى الاقتصادي فقط، بل تتضمن عوامل أخرى مثل الصحة والتعليم وجودة الحياة، وليبلور هذه النقاشات في

شكل منهجي تضمن عدد من المؤشرات، يمكن اعتبارها خبرة، وخطوة في طريق التنمية المستدامة، والتي تم التوصل إليها بعد أول نسخة لهذا التقرير بحوالي خمسة وعشرون عام.[١٥]

يعتبر مؤشر التنمية البشرية بمثابة جزء من كل أهداف التنمية المستدامة، ويتم قياسه من خلال استعمال المتوسط الهندسي لقيم مؤشرات فرعية، تمثل المجالات الأساسية التي تضمن تحقق تنمية بشرية، وهي ثلاث مجالات كالتالي:[١٦]

- مستوى المعيشة: ممثلة في نصيب الفرد من الدخل القومي للدولة.
- الصحة: ممثلة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة للفرد.
- التعليم: ممثلة متوسط سنوات تعليم الفرد البالغ، وكذلك متوسط سنوات التعليم المتوقعة للطفل في سن دخول الدراسة.

- **مؤشرات تقرير التنمية البشرية ومؤشرات التنمية المستدامة:**

ورُغم قلة عدد المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية، إذا ما قورنت عدديًا بمؤشرات التنمية المستدامة التي تزيد عن ٢٣٠ مؤشر؛ إلا أنها تداخل مع المؤشرات الخاصة بخمسة أهداف كاملة وهي الهدف الأول (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف الثاني (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي)، والهدف الثالث (ضمان تمتع الجميع بأنماط صحية)، والهدف الرابع (ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة)، والهدف الخامس (تحقيق المساواة بين الجنسين).

ومع ذلك فهناك اختلافان جوهريان بين مؤشرات التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، وهما:

١- عمومية مؤشرات التنمية البشرية، في مقابل تفصيل مؤشرات التنمية المستدامة: فعلى سبيل المثال، يضم مؤشر التنمية البشرية دليل عام على المستوى الاقتصادي بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي؛ في مقابل أن مؤشرات التنمية المستدامة تبحث في ١٣ مؤشر لقياس ما حققته الدولة في تحقيق الهدف الأول، وهو القضاء على الفقر، وذلك بمحاولة بحث جميع الجوانب الممكنة للمستوى الاقتصادي للفرد، وتلك المؤشرات هي:[١٧]

جدول (٣) يمثل مؤشرات الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة

رقم المؤشر	المؤشر	رقم المؤشر	المؤشر
١-١-١	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي، والموقع.	١-٥-٢	الخسائر الاقتصادية التي تعزي مباشرة إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي.
١-٢-١	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس، والعمر.	١-٥-٣	البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث وفق إطار سنداي.

١-٢-٢	نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقًا للتعاريف الوطنية.	١-٥-٤	الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من الكوارث تماشيا مع الاستراتيجيات الوطنية.
١-١-٣	نسبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا للحماية الاجتماعية، بحسب الجنس، وبحسب الفئات السكانية.	١-أ-١	مجموع منح المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من جميع الجهات المانحة التي تركز على الحد من الفقر كحصة من الدخل القومي للبلد.
١-١-٤	نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية.	١-أ-٢	نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية.
١-٤-٢	نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض.	١-ب-١	الإنفاق الاجتماعي العام لصالح الفقراء.
١-٥-١	عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمتضررين بسبب الكوارث من بين كل ١٠٠٠٠٠ شخص.		

*الجدول من إعداد الباحث.

٢- أساس المؤشر: فأساس مؤشر التنمية النسبية هو ترتيب الدول بالمقارنة ببعضهم البعض، مما يعطي ترتيب لكل دولة في المؤشر يدل على مدى إنجازها؛ وذلك بتحديد قيم المستويات الفرعية الثلاثة، لتكون على مؤشر من ٠ إلى ١، وذلك عن طريق معادلة= القيمة الفعلية – القيمة الدنيا / القيمة القصوى – القيمة الدنيا.

فعلى سبيل المثال، ولحساب قيمة المؤشر الفرعي للصحة في مصر عام ٢٠٢٢، وباعتبار أن العمر المتوقع للطفل عند الولادة هو ٧٠,٢ وفقًا لقاعدة بيانات البرنامج، تكون قيمة المؤشر= ٧٠,٢ – ٢٠ / ٨٥ – ٢٠= ٠,٧٧. ويتم تكرار العملية في المؤشرين الباقيين، وبعد ذلك يتم حساب المتوسط الهندسي لهم، لتخرج قيمة قدرها تقرير التنمية البشرية بـ ٠,٧٢٨.

هذه القيمة لا تعني أي شيء، إلا عندما يتم حساب قيم جميع الدول، ثم يتم ترتيب تلك الدول بالمقارنة ببعضهم البعض، فقد حصلت مصر وفقًا للقيمة المذكورة على المركز ١٠٥، بالنسبة إلى ١٩٥ دولة أخرى، صنفها المؤشر على أنها ذات تنمية بشرية مرتفعة High human development، وهو تصنيف الدول ذات القيم بين ٠,٧٩٩ إلى ٠,٧٠٠.[١٨]

على العكس تمامًا في قياس الإنجاز أهداف التنمية المستدامة، فلا يكون هناك مقارنة بين الدول وبعضها، ولكن أساس القياس هو تحقيق ١٠٠٪ من الهدف، ففي هدف الصحة الجيدة، يوجد عدة مؤشرات مثل معدل وفيات الأطفال.

فإذا كان معدل وفيات الأطفال في مصر ١٩ إلى كل ١٠٠٠ طفل، وكان المستهدف أن تكون النسبة في ٢٠٣٠ هي ١٠ إلى كل ١٠٠٠ طفل، فيقدر التقدم المحرز في تحقيق هذه النسبة ٤٠٪، ما يعني أن مصر قطعت أقل من نصف الطريق في الوصول لهذا الهدف، بغض النظر عما قطعته أي دولة أخرى.

هذا التفاوت بين منهجيتي مؤشرات التنمية البشرية والتنمية المستدامة، يُبرز نقاط ضعف كل مؤشر منهما، فبساطة مؤشر التنمية البشرية مقارنة بالتنمية المستدامة، يجعل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فاعلاً في تطوير تقريره، فيضيف في تقريره مجموعة من المؤشرات الإضافية كتوصية للدول، للنهوض بالحالة التنموية البشرية.[١٩]

كذلك بالنسبة لغياب الجانب المُقارن، فالتقارير تُظهر تأخر المجتمع الدولي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فتحقيق نسب العمالة الكاملة للشباب والمرأة تبدو طموحة، بشكل يعجز عنه معظم دول العالم، هذا المؤشر عندما يتم إضافته إلى مُجمل مؤشرات التنمية المستدامة، فبطبيعة الحال ستنتقص من إجماليه؛ لهذا تظهر إيجابية منهجية مؤشر التنمية البشرية في مقارنة الدول ببعض، لاستبعاد أي نتائج قد تكون غير واقعية، ما يؤثر في النهاية في النقاشات والمستهدفات المرتبط بمؤشرات التنمية المستدامة، خصوصًا مع قاعدة البيانات الغنية التي يمتلكها البرنامج.

ثالثًا: مؤسسات التمويل الدولية ومؤشرات التنمية المستدامة

من المتوقع أن تأتي مؤسسات التمويل الدولية، خصوصًا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بعد منظمة الأمم المتحدة من حيث الأهمية والتأثير على مؤشرات التنمية الصياغة، من حيث الصياغة وكذلك التنفيذ؛ وذلك بسبب التكاليف الهائلة التي تطلبها عملية التنمية المستدامة، حيث قدر البنك الدولي أن الدول قليلة ومتوسطة النمو ستحتاج سنويًا ما بين ١,٥ إلى ٢,٧ تريليون دولار حتى عام ٢٠٣٠.[٢٠] ذلك لأن هناك حاجة لتمويل هذا الرقم الضخم، الذي لا يمكن للدول قليلة ومتوسطة النمو تحمله، ومع تعاظم دور مؤسسات التمويل لسد فجوة تمويل التنمية، بطبيعة الحال تعاظم تأثيرها على الأهداف والمؤشرات منذ نشأتا.

ولكن توجه الانتقادات لتلك المؤسسات، بسبب هياكلها التي عززت من الكتلة التصويتية للمانحين في مواجهة المتلقين؛ الأمر الذي دفع قراراتها في اتجاه المحافظة على ثروات المستثمرين بها، ما يشبه عمل البنوك الخاصة، بدلاً من مؤسسات دولية تهدف إلى تحقيق التنمية.[٢١]

تعزز هذه الاتجاهات إذ لوحظ أن في التعديل الأخير لمؤشرات التنمية المستدامة، أنه رُغم تقديم ما يقرب من ٧٠ مقترح لتعديل وإضافة وحذف بعض المؤشرات، من مختلف الدول والمنظمات الدولية المتخصصة، لم يكن هناك أي مشاركة من أي مؤسسة دولية؛ حيث يثير عدم مشاركة تلك المؤسسات في هذا الحدث الانتباه، بوصفها

تداخل تقريبًا في تنفيذ جميع أهداف التنمية البشرية، عكس المنظمات المتخصصة تقتصر مساهمتها في أنشطة محدودة.[٢٢]

ورُغم أنه من الصعب التوصل إلى دلائل تشير إلى تأثير مؤسسات التمويل الدولية على مؤشرات التنمية المستدامة في أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠؛ إلا أنه وبسبب أن لكل دولة أجندتها بما يتوافق مع أولوياتها، فيمكن ملاحظة تأثير تلك المؤسسات على مؤشرات أجندة الدول المستفيدة بشكل واضح.

- **تأثير صندوق النقد الدولي على المؤشرات الوطنية للتنمية المستدامة:**

فمصر أحد أكثر الدول المستفيدة من تمويل صندوق النقد الدولي، منذ عام ٢٠١٦، هذا دفع الحكومة المصرية إلى أن توفق ما بين ملاحظات صندوق النقد الدولي، وأولويات أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة لديها.

فقد عُدلت رؤية مصر مرتين بعد أول إصدار لها في ٢٠١٦، ثم في ٢٠١٨، ثم في ٢٠٢٣، وانعكست ملاحظات صندوق النقد الدولي في تلك التعديلات، وأهمها:[٢٣]

أ. **أهمية الاستقرار المالي وسعر الصرف، وضرورة خفض العجز المالي من خلال خفض الدعم وزيادة الضرائب:** ففي نسخة ٢٠١٦ كان التركيز في الاقتصاد الكلي على مستوى التضخم، ولكن في نسختي ٢٠١٨ ثم ٢٠٢٣ اتسعت الرؤية لتشمل أهمية خفض العجز المالي، والحفاظ على استقرار سعر الصرف، وتوسيع قاعدة الحصيلة الضريبية.

ب. **تطبيق برامج الحماية الاجتماعية:** لم تضمن نسخة عام ٢٠١٦ التوسع في برامج الحماية الاجتماعية في مؤشرات الرؤية، ولكنها توسعت بعد ذلك في النسختين التاليتين.

ج. **زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد، والاهتمام بمشاريع قوانين الاستثمار:** تضمنت نسخة ٢٠١٦ تحقيق التنمية عن طريق المشاريع القومية كتنمية قناة السويس وإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، وبناء مليون وحدة سكنية في إطار برنامج الإسكان الاجتماعي.

د. **تعزيز الشفافية، وتحسين جودة المؤسسات الحكومية، ومكافحة الفساد:** تضمنت نسخة ٢٠١٦ محور مكافحة الفساد فقط في مؤشر وحيد، بالإضافة إلى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، ونسبة عدد المواطنين لكل موظف حكومي؛ ولكن في النسختين التاليتين، تم التوسع في المؤشر لترسيخ الشفافية، والتوسع في الإصلاح الإداري وفعالية الحكومة.

مما سبق، يتضح أن التأثير المباشر لمؤسسات التمويل الدولية، بالتطبيق على صندوق النقد الدولي في مصر، يكون في المؤشرات الداخلية للدول، أكثر منه في المؤشرات الأممية الخاصة بأجندة الأمم المتحدة؛ وهذا التأثير أكثر جوهرية، لأن المؤشرات الأممية استرشادية، بينما المؤشرات الخاصة بكل دولة، هي مؤشرات أخذتها الدول على نفسها بالفعل.

رابعًا: المؤسسات الاقتصادية الدولية ومؤشرات التنمية المستدامة

نشأت المؤسسات الاقتصادية الدولية لدعم وتعزيز سبل التعاون والنمو الاقتصادي وتحسين التجارية الخارجية للدول الأعضاء بها؛ وتأتي على قمة المؤسسات الاقتصادية الدولية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، والتي تعتبر رمزًا للقيم الرأسمالية الغربية والسوق الحر والليبرالية، فهي ورُغم أنها لا تضم إلا ٣٨ دولة عضو، لكنها رُغم ذلك تعتبر أحد قادة النظام الدولي بالشراكة مع الأمم المتحدة.[٢٤]

- **منظمة التعاون الاقتصادي والمؤشرات الأممية والوطنية:**

ولأنها تمثل مصالح الدول المتقدمة بالأساس، ومصالح تلك الدول الاقتصادية تمتد إلى الدول النامية، فقد انخرطت تلك المنظمة في أنشطة تنسيقية مع الدول النامية في مجالات مشتركة، أبرزها التنمية والإصلاحات الاقتصادية وما يلزمها من إصلاحات هيكلية (مؤسسية وقانونية) تحسن من بيئة الأعمال التي تمهد الطريق لأعمال أعضائها؛ فضلاً عن إطلاق المبادرات التي تؤهل الدول النامية لتعميق علاقاتها الاقتصادية مع الدول أعضاء المنظمة.

هذه الاتجاه عزز من دور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوصفها أحد أهم الفواعل في مجال التنمية في المجتمع الدولي، بالنسبة للدول النامية، وبالنسبة للأمم المتحدة؛ فإذا كانت تأثير الفواعل الداخلية للأمم المتحدة يمتد على مؤشرات التنمية المستدامة داخل المنظمة، وإذا كان تأثير مؤسسات التمويل الدولية المباشر يمتد إلى مؤشرات التنمية المستدامة داخل الدول؛ فإن المؤسسات الاقتصادية ممثلة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأثيرها مزدوج على مؤشرات التنمية المستدامة في إطار الأمم المتحدة، وفي إطار الدول، كالتالي:

أ. **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتأثيرها على مؤشرات التنمية المستدامة في إطار الأمم المتحدة:**

مازالت تحتاج النسبة الأكبر من مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية تطوير لتناسب الأهداف بحيث أن المؤشر لا يمكنه رصد جميع جوانب المستهدف منه من جهة، ومن جهة أخرى للتناسب مع المعلومات المتاحة.

فعلى سبيل المثال، انتقدت المنظمة المؤشر الخاص بأحد مستهدفات الهدف رقم ١٧ الخاص بتعزيز الشراكة العالمية، وهو المستهدف رقم ١٧.١٧ ونصه: *١٧-١٧ تشجيع وتعزيز الشراكات العامة.. والشراكات بين القطاع العام والخاص، وشراكات المجتمع المدني... لتعبئة الموارد.*"[٢٥] وخُصص لهذا المستهدف، مؤشر نصه: *المبلغ بدولارات الولايات المتحدة المرصود بين القطاعين... في مجال البنى التحتية*"[٢٦]

فتُبرز المنظمة عدم كفاية المؤشر في التعبير عن المستهدف، بسبب اقتصاره على رصد المبالغ المرصودة بين القطاعين في مجال البنى التحتية فقط، وتقدم بدائل وتشارك لتوسعة نطاق المؤشرات في هذا المستهدف، لتشمل عدد الشراكات في المطلق بين القطاعين، وتضمين عوامل بيئية واجتماعية إضافية.[٢٧]

كذلك تتعدد محاولات المنظمة في الدعوة لاستعمال مؤشرات تتناسب أكثر مع الدول المتقدمة الأعضاء بها، فعلى سبيل المثال، مؤشر المستهدف الأول من الهدف الثامن (تعزيز النمو الاقتصادي)، يقتضي قياس معدل النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي للفرد؛ فتقترح المنظمة أن القياس يكون لمعدل النمو السنوي لناتج كل ساعة عمل.[٢٨]

تنطلق تلك النقاشات من محاور فنية، تستهدف تقديم معنى أكثر قيمة من المؤشرات، لتعبر بشكل أكثر عمقًا عن المستهدف أو الهدف محل القياس، وتتحلى المنظمة في هذا السياق بقاعدة بياناتها القوية، التي قد تحل محل قاعدة بيانات الأمم المتحدة نفسها، لاستخراج البيانات المطلوبة لقياس المؤشرات.

ولكن مع الأخذ في الاعتبار أعضاء المنظمة، فالمؤشرات التي تقترحها، مثل مؤشر الإنتاجية السابق تناوله، يحمل خبرة تلك الدول، والتي بتطبيقها قد تؤثر على الدول غير الأعضاء لتعدل أوضاعها بما يتناسب مع تلك المؤشرات، وبالتالي بما يتناسب مع رؤى المنظمة، ما يحمل تأثيرًا عميقًا على أجندات وسياسات الدول النامية؛ يؤكد هذا الرأي، ما ستتناول الورقة من تأثير المنظمة على مؤشرات الدول ذاتها.

ب. **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتأثيرها على مؤشرات التنمية المستدامة في إطار الدول:** تنظر الدول النامية وخصوصًا مصر، إلى منظمة التعاون الاقتصادي بوصفها مصدر غني للاستثمارات، نظرًا لأنها تضم أكثر الدول تقدمًا، وتنظر المنظمة للدول النامية باعتبارها سوق محتمل لأعمالهم؛ الأمر الذي يدفع المنظمة للانخراط مع الدول النامية في أنشطة تحمي وتعزز من فرص ومصالح أعضائها عند دخولها تلك الدول.

وتولي المنظمة الاهتمام لبعض الإجراءات التي من شأنها أن تحسن من بيئة الأعمال بمصر وغيرها من الدول النامية، وأبرزها:[٢٩]

- زيادة إنتاجية العامل من خلال توجيه الاستثمارات في الابتكار والبحث العلمي.
- زيادة المنافسة من خلال تخارج الدولة من الاقتصاد ومكافحة الفساد.
- تسهيل دخول الأعمال من خلال حل المشاكل البيروقراطية.
- العمل على إصلاح المنظومة الضريبية وتبسيطها، بتقديم حوافز لجذب رؤوس الأموال من جهة، خصوصًا على ازدواجية الضرائب.

تستفيد الدول النامية من تحسين بيئة الأعمال الخاصة بها، إذا تعاونت مع المنظمة، ولكن تنطلق المنظمة من محاولة تهيئة البيئة، لتناسب المستثمرين القادمين من دول تلك المنظمة؛ مثلاً، تولي المنظمة الاهتمام لحل مشكلة ازدواجية الضرائب، حتى لا يتحمل مواطنوها الضريبة مرتين، في بلده العضو، ومرة أخرى في الدولة المتلقية للاستثمار مثل مصر، وتستجيب الدول النامية، فاستفادة الدول النامية تكون في زيادة الوظائف وتقليل البطالة وزيادة الاستثمارات.[٣٠]

بالاتساق مع هذا الدور المؤثر، تتمكن المنظمة في التأثير على مؤشرات التنمية المستدامة، ومنهجية تطبيقها؛ ففي المثال الذي تم عرضه بخصوص الشراكة، والذي انتقدته منظمة التعاون الاقتصادي في إطار الأمم المتحدة حيث قصر المؤشر نوع محدد من الاستثمارات للقياس؛ فقد حددت مصر في إطار هدفها الاستراتيجي السادس، أن مؤشر تعزيز الشراكات يتم حسابه من خلال "*حصة مصر في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة*" فيه عدم تحديد لأنواع الاستثمارات.[٣١]

كذلك لقد اتخذت مصر ببعض نصائح المنظمة في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث أنشأت مجلس أعلى للتخطيط والتنمية المستدامة، يضم رئيس الجمهورية والوزراء المعنيين، وغيرهم من ذوي الخبرة، في ٢٠٢٢، بشكل يناسب توصيات المنظمة بإنشاء لجنة عليا سياسية تقوم على توجيه جهود الدولة، بتشكيل يضمن وجود قيادات تنفيذية عليا.[٣٢]

وقد تضمنت رؤية مصر ٢٠٣٠ التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتعزيزه، ولكنها لم تقم بتضمين هذا التحول في شكل مؤشرات، ذلك لأنه يمثل تحدي كبير، فمن الصعب توفير أنظمة بيانات تتبع هذا التحول وتقوم بقياسه، كما أنه يحتاج لقدرات تعتمد بالأساس على التعاون متعدد الأطراف، فضلاً عن ضرورة حشد موارد مالية ضخمة له. وبالفعل تولي المنظمة اهتمام بخصوص التحول الأخضر في مصر، ولكنها غير ملتزمة بالقدر الذي يضمن لمصر قدرتها على وضع مؤشر لقياس هذا التحول؛ ومن المتوقع أنه في حالة وصول مصر والمنظمة لصيغة معينة تضمن إمكانية إتمام هذا التحول بكفاءة، فقد يتم إضافة المؤشرات التي تخص هذه العملية في الرؤية.[٣٣]

النتائج:

خلصت الورقة إلى أن عملية صياغة مؤشرات التنمية هي عملية سياسية بامتياز، يرجع ذلك إلى طبيعة الفاعلين من جهة، وإلى منطلقاتهم في الصياغة من جهة أخرى.

وأهم الفاعلين الذين تناولتهم الورقة هم:

- **الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالتنمية المستدامة**، فرُغم تعدد الوكالات في إطاره إلا أنها ذات عضوية مراقب، والعضوية الأساسية فيه للدول، وهو الفاعل الأصيل في صياغة المؤشرات الأممية للتنمية المستدامة.
- **صندوق الأمم المتحدة الإنمائي**، مثلت خبراته في صياغة مؤشرات التنمية البشرية مسارًا مهمة للتأثير في صياغة مؤشرات التنمية المستدامة.
- **صندوق النقد الدولي**، فهو كنموذج عن مؤسسات التمويل الدولية، يهتم في التأثير على المؤشرات الوطنية للدول المتلقية.

- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، وهي نموذج عن المؤسسات الاقتصادية، وتأثيرها مزدوج، حيث تسعى في التأثير على الدول النامية التي تتلقى استثمارات دولها الأعضاء بشكل يجعلها مؤهلة لتعظيم منافع مستثمريها؛ كذلك تسعى في التأثير على المؤشرات الأممية بالشكل الذي يجعلها ملائمة للمؤشرات الوطنية لدولها الأعضاء.

الخاتمة:

سعت الورقة إلى التأكيد على أن عملية صياغة مؤشرات التنمية المستدامة هي عملية سياسية، وليست مجرد عملية فنية، وكذلك حاولت بناء إطار تكميلي للأطر النظرية التي يبني عليها باحثي العلوم السياسية دراساتهم في التنمية المستدامة، يكون أكثر ديناميكية من خلال تناول المؤسسات التي تقوم بصياغة مؤشرات التنمية المستدامة.

التوصيات:

١. يقف باحثي العلوم السياسية في دراساتهم للتنمية المستدامة عند أهدافها وغاياتها، لذلك يوصي البحث بالتوسع في تناول مؤشراتها، لأن صياغتها كانت سياسية، ولأنها تؤثر على توجهات الدول وتقييماتها.

٢. لاحظت الدراسة فجوة واضحة في الدراسات السياسية لعملية الصياغة، لذلك توصي بالتوسع في دراسة عملية صياغة مؤشرات التنمية المستدامة.

٣. تسود النظرة إلى صياغة المؤشرات على أنها عملية فنية، الأمر قد يؤثر على مرونة الأطر النظرية لدراسات التنمية المستدامة، لذلك يوصي البحث بضرورة إضفاء الديناميكية على الأطر النظرية، من خلال استخدام نتائج دراسات عملية الصياغة.

المراجع:

[1] Official website of Department of economic and social affairs of United Nations, "**Indicators**". https://sdgs.un.org/topics/indicators

[٢] تم الاستعانة بموقع الهيئة العامة للاستعلامات، لتحديد أكثر المؤسسات الدولية تشابكًا في عملية التنمية المستدامة. https://beta.sis.gov.eg/ar/علاقات-دولية/مصر-والمنظمات-الدولية/

[3] General assembly, A/RES/70/1, (2015). https://documents.un.org/symbol-explorer?s=A/RES/70/1

[4] General assembly, A/RES/71/313, (2017). https://documents.un.org/symbol-explorer?s=A/RES/71/313

[٥] راجع:

- Economic and social council, E/CN.3/2018/2, (2018). https://documents.un.org/symbol-explorer?s=E/CN.3/2018/2
- Economic and social council, E/CN.3/2018/2, (2019). https://documents.un.org/symbol-explorer?s=E/CN.3/2019/2

- Economic and social council, E/CN.3/2018/2, (2020). https://documents.un.org/symbol-explorer?s=E/CN.3/2020/2
- Economic and social council, E/CN.3/2018/2, (2021). https://documents.un.org/symbol-explorer?s=E/CN.3/2021/2
- Economic and social council, E/CN.3/2018/2, (2022). https://documents.un.org/symbol-explorer?s=E/CN.3/2022/2
- Economic and social council, E/CN.3/2018/2, (2023). https://documents.un.org/symbol-explorer?s=E/CN.3/2023/2
- Economic and social council, E/CN.3/2018/4, (2024). https://documents.un.org/symbol-explorer?s=E/CN.3/2024/4

[6] Economic and social council, E/CN.3/2017/2, (2017). https://documents.un.org/symbol-explorer?s=E/CN.3/2017/2

[7] Official website of sustainable development goal indicators, "**IAEG-SDGs**". https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs

[٨] في ذلك راجع:

- Statical division, "First meeting of inter-agency and experts group on sustainable development goal indicators." New York: Report ESA/ST/AC.300/L3, (June 2015). P. 1.
- Official website of sustainable development goal indicators, "**IAEG-SDGs membership**". https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/members/

[9] Ibid.

[١٠] راجع:

- Giorgio Romangnoli, "*Partnerships for sustainable development – how do civil society organizations contribute to delivery of the SDG? Working for wasa case study.*" Master thesis, in global economic governance and public affairs, school of government, European institute, (2023). P. 29.
- Melanie Van Driel, Frank Biermann, Rakhyun E. Kim, & Marjanneke J. Vijge, "*International organizations as custodians of the sustainable development goals? Fragmentation and coordination in sustainability governance.*" Global policy journal, vol. 13, no. 5, (2022). PP 678-679.

[١١] راجع:

- Sophie Gripenberg, "*Measuring sustainable development goals: A social-ecological perspective.*" Master thesis, in social-ecological resilience for sustainable development, Stockholm resilience center, Stockholm university, (2017). P.12.
- Official website of sustainable development goal indicators, "**SDG indicators: Global indicator framework for the Sustainable Development Goals and targets of the 2030 Agenda for Sustainable Development**". https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list/

[١٢] راجع

- Arman Bidarbakhtnia, "*Measuring sustainable development goals: An inclusive approach.*" Global policy journal, vol. 11, no. 1, (2020). P. 63.
- Official website of sustainable development goal indicators, "**SDG indicators: 2025 Comprehensive Review Process**". https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/2025-comprehensive-review

[13] Ibid.

[١٤] راجع:

- UN country team in Egypt, "*UN country annual results report.*" (2023).
- Official website of UNDP, "*Policy support for SDGs.*" https://www.undp.org/egypt/policy-support-sdgs#:~:text=UNDP%27s%20value-added%20lies%20in,National%20Financing%20Framework%20(INFF).

[15] Michael Hopkins, "*Human development revisited: a new UNDP report.*" World development journal, vol. 19, no. 10, (1991). Pp. 1469-1473.

[١٦] راجع:

- Stayendra Chakrabartty, "*Geometric mean approach to measure composite index.*" Casablanca: Université Hassan II, economy, management & business law journal, vol. 6, no. 1, (2024). Pp. 111-121.
- Official website of UNDP, "*Human development reports.*" https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI

[17] Economic and social council, E/CN.3/2018/4, Op. cit.

[18] HDI dataset, 2023-2024. https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI

[١٩] راجع على سبيل المثال:

- UNDP, "*Breaking the gridlock: reimagining cooperation in a polarized world.*" Human development report 2023-24, (2024). https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2023-24reporten.pdf

[20] Dana Vorisek, Shu Yu, "*Understanding the cost of achieving the sustainable development.*" International bank: Policy research working paper 9146, (February 2020). Pp. 2-3.

[21] Tana Johnson, "*The world bank, the international monetary fund, and the world trade organization: reform challenges.*" Carnegie endowment for international peace, (July 2024). https://carnegieendowment.org/research/2024/07/the-world-bank-the-international-monetary-fund-and-the-world-trade-organization-reform-challenges?lang=en

[22] Official website of UNSTATS, "*List of 2025 comprehensive review proposals.*" https://unstats.un.org/sdgs/files/2025-comprehensive-review/List_of_2025_Comprehensive_Review_proposals.pdf

[٢٣] راجع:

- كريستين لاغارد، "*المجلس التنفيذي يوافق على عقد اتفاق مع مصر بقيمة ١٢ مليار دولار أمريكي في إطار تسهيل الصندوق الممدد.*" الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي، بيان صحفي ٥٠١/١٦، (نوفمبر ٢٠١٦). https://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/11/11/PR16501-Egypt-Executive-Board-Approves-12-billion-Extended-Arrangement
- استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، (نسخة عام ٢٠١٦). https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/escwa_workshop_mouchera_2april2017_ar.pdf
- التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (ديسمبر ٢٠١٩). https://capmas.gov.eg/pdf/SDG.pdf
- الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، (نسخة عام ٢٠٢٣). https://mped.gov.eg/Files/2030BookletFinalSoftCopy_DigitalUse.pdf

[24] Huseyin Gul, "*Global governance and public policymaking: trends, actors, and values.*" **In** Korel Goymen, & Robin Lewis, (Eds) "*Public policymaking in a globalized world.*" Istanbul: Istanbul policy center, 1st ed, (2018). P. 15.

[25] Economic and social council, E/CN.3/2024/4, Op. cit.

[26] Ibid.

[27] Barbara Adams, and Karen Judd, "*2030 Agenda and the SDGs: indicators framework, monitoring, and reporting.*" Global policy watch, (2016). P.4.

[28] Michal Shinwell, and Guillaume Cohen, "*Measuring countries' progress on the sustainable development goals: methodology and challenges.*" Evolutionary and institutional economics review, vol. 17, no. 2, (2020). Pp. 168-170.

[٢٩] راجع:

- Mostafa Elfar, "*Should the OECD tax model, concepts, and guidelines be adopted by Egypt?*" Queen Mary university in London, (August 2014). Pp. 18-27.

- Ania Thiemann, "*Improving Egypt's business climate to revive private sector growth.*" OECD economics department, Working paper no. 1808, (2024). Pp. 5-8.

[30] Ibid. pp. 10-11.

[٣١] الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره. ص. ١٩٧.

[32] Gamze Igorioglu, Adam Ostry, and Miriam Allam, "*Integrated governance for coherent implementation of the SDGs in Egypt.*" OECD working paper on public governance, no. 35. (2020). Pp. 8-10.

[33] Hala Abou-Ali, Amira Elayouty, And Mahmoud Mohieldin, "*Climate action in Egypt: challenges and opportunities.*" **In** Amar Bhattacharya, Homi Kharas, and John W. McArthur, (Eds) "*Keys to climate action: how developing countries could drive global success and local prosperity*." Washington D.C.: The Brooking institute, (2023). Pp. 58-60.